

الأعياد الدينية تفجر صراعات مذهبية طائفية في المجتمع الجزائري

المعارك العقائدية تخرج من حيز المساجد والمؤسسات الدينية إلى العالم الافتراضي

الانقسام المذهبي في الجزائر يطغى على المناسبات الدينية، ويحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحات للتراشق الكلامي والاتهامات العقائدية، وحتى الإعلان الواضح والصریح عن الولاء لما بات يعرف بـ"الجاليات الدينية"، المرتبطة بأقطاب وعواصم إقليمية ودولية لم يعد خافيا لدرجة أن الكثير من الجزائريين، باتوا لا يميزون بين ما توارثوه في هذا المجال، بسبب ما لحقه من خطاب يصنف أعيادهم وتقاليدهم في خانة المحظور الديني، أو يفرغها من محتواها في أحسن الأحوال، كما هو الشأن بالنسبة لاحتفاليات المولد النبوي وقبلها موسم عاشوراء.



تاهر بليدي
صحافي جزائري

وإذ تمكنت المؤسسات الرسمية من حسم موقف الخطاب الرسمي في هذه المناسبات بعدما سجلت عدة انحرافات خلال السنوات الأخيرة، فإن السجال احتدم على شبكات التواصل الاجتماعي بين مختلف التيارات المتنافرة حول الأبعاد والدلالات الروحية والاجتماعية لتلك الأعياد والمناسبات. وبين تصريم إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف، وبين الاستمرار في العمل بالطوقس المتوارثة أو تعديلها، تفاجأ المتابعون للمشاهد الديني في البلاد، بالظهور البارز للأبعاد الشيعية والمناصب التي تقام بمناسبة ذكرى عاشوراء أسوة بما يقام في العواصم والمدن الشيعية الإسلامية والعربية، رغم أن الأمر كان يتعلق في المخيال الجزائري بموسم الزكاة وبموازن القوة ونصرة الضعفاء على الأقوياء.

واقترنت ذكرى المولد النبوي في الجزائر، بمجموعة من التقاليد والطوقس المتوارثة، تصل في بعض الأحيان إلى الغلو والإسراف وتحولت إلى تمييز أموال طائلة في ألعاب نارية أدت إلى حوادث مميتة، وهو ما حوِّله منتقدوها إلى غرض مذهبي سلفي، وإلى حجة لتحريرها وربطها بممارسات الانحراف الشرعي.

وكما عجت مننديات ومواقع عديدة على شبكة الإنترنت خلال ذكرى عاشوراء الأخيرة، تحت مسمى "كشف الحقيقة عن موسم عاشوراء"، في إشارة إلى نزاع ميلاد المذهب الشيعي، والمخالف التي تعرضت لها عائلة نبي المسلمين، وملاحقة أحفاده ونزريته، ما أوجب الصراعات الدموية بين قطبي أتباع الدين الإسلامي، سينتكر نفس السيناريو خلال ذكرى المولد النبوي القادمة.

ويبدو أن المناسبات والأعياد الدينية، التي كانت عامل توحيد الجزائريين بمختلف توجهاتهم وخلفياتهم الأيديولوجية والسياسية والفكرية، تحولت إلى فرص لتأجيج الصراعات في ظل غفلة غير مبررة من طرف المؤسسات المختصة. ومع أنه تم تشديد المعالجة الإدارية للمساجد والمؤسسات الدينية بشكل شبه كامل، فإن المجتمع الافتراضي بات أكثر خطرا على الاستقرار الاجتماعي والديني في البلاد.

الجزائر - تحولت المناسبات والأعياد الدينية في الجزائر، إلى فرص سانحة لإخراج مكنون الولاءات المذهبية والطائفية الدخيلة إلى السطح، متخذة من شبكات التواصل الاجتماعي منصات للتعريف والترويج لنفسها، مما يطرح بإلحاح مسألة دور المؤسسات المختصة في توفير الأمن الديني والأيديولوجي للبلاد، خاصة وأن الضوابط التشريعية المتاحة يبدو أنها لم تعد كافية للجم تمدد مختلف التيارات والتوجهات الدينية الغربية. وسجلت الجزائر في الآونة الأخيرة تفاقما لافتقا للخطابات المذهبية والطائفية، رغم الضوابط التي وضعها قانون الشعائر الدينية، ويبدو أن المعركة قد تسلسلت من قيود القبضة المحكمة على المساجد والمؤسسات الدينية، إلى الفضاءات الافتراضية التي تحولت إلى ساحة صراع متجدد بين مختلف التيارات والتوجهات.

المناسبات الدينية التي كانت عامل توحيد للجزائريين تحولت إلى فرص لتأجيج الصراعات

ورغم انصهار الطابع الديني والاجتماعي لكافة المناسبات والأعياد الدينية في البلاد منذ عقود متتالية، إلا أنها أخذت مؤخرا طابعا مذهبيا وطائفيا صريحا، ففي كل مناسبة أو عيد تسجل معارك ضارية على شبكات التواصل الاجتماعي، لتعلن بذلك عما بات يعرف بـ"الجاليات الدينية"، المرتبطة بأقطاب وعواصم إقليمية ودولية. ولم يعد في الغالب الكثير من الجزائريين، يميزون بين ما توارثوه في هذا المجال، بسبب ما لحقه من خطاب يصنف أعيادهم وتقاليدهم في خانة المحظور الديني، أو يفرغ من محتواها في أحسن الأحوال، كما هو الشأن بالنسبة لاحتفاليات المولد النبوي وقبله موسم عاشوراء.



الخطر الطائفي يهدد وحدة المجتمع الجزائري

وصار التغلغل الشعبي لافتا ومثيرا من خلال حملة أدارها جهوده الافتراضيون خلال موسم عاشوراء الفارط. وإذا كان تنظيم طوقس الشيعة يتم في سرية خلال أوقات سابقة في بعض المدن كوهراة والسلف وقسنطينة، فإن نخبة شيعية بصدد التشكل في غفلة من المختصين، جسدها منشورات وقصائد رثائية وبعض النصوص النقدية للمنهج السنني تصدرت العديد من الصفحات والمننديات الافتراضية خلال الموسم المذكور.

ويبدو أن تكليف رئاسة الجمهورية المستشار عيسى بلخضر، بمهمة الجمعيات الدينية، بقدر ما عكس اهتمام سلطات البلاد بالحراك الديني وبالخطاب المسجدي، إلا أنه يبقى بعيدا عن تحقيق أهداف الأمن الديني والأيديولوجي، فالرهان على التيار الصوفي كمرجعية محلية ويديلا ناجعا للتيارات المتنافرة كتكتفه عدة اختلالات، أبرزها الصدفية والاستقلالية، فارتباطه الوثيق بالسلطة جعل منه ذراعا دينية أكثر منه علاجا روحيا لتحسين المجتمع من تغلغل المذاهب الغربية.

وحيث تقام الولائم الجماعية والذبايح خاصة في منطقة القبائل من أجل الاهتمام بالفقراء والمساكين، كما تستغل في التكافل بين الأغنياء والفقراء، حيث يتم توزيع أموال شعيرة الزكاة، إلا أن ذلك لم يكفل لها النجاة من الطعن والتشكيك خاصة بشأن الأفكار المستجدة على شبكات التواصل الاجتماعي. ولم تعد الولاءات المذهبية والطائفية للأقطاب والعواصم الإقليمية خفية على الرأي العام في الجزائر أو على السلطات المختصة، إذ لا يخلو أي خطاب رسمي حول الأمن الديني والأيديولوجي، من الحديث بخصوص ضرورة إرساء مرجعية دينية محلية للوقوف في وجه ما يوصف بـ"التيارات الدخيلة"، رغم أن الوتيرة الميدانية تشير غير ذلك تماما.

وكما صارت حماسة الإخوان المحليين معلنة في "الاحتفاء بما كل ما هو تركي، وبزعامة رجب طيب أردوغان للعالم الإسلامي"، وباتت القوى والأذرع الإخوانية أدوات تركية في الجزائر، فإن وفاء أنصار التيار المدخلي لم يتحرك قيد أنملة رغم الانتكاسات المتلاحقة للتيار،

وتقاليد اجتماعية توارثتها الأجيال، قبل أن تصطدم بحملة ذم وتشكيك وطني في شرعيتها، على غرار ما يجري في المولد النبوي وفي موسم عاشوراء، وهو ما ولد حالة من التشنج الاجتماعي بين مختلف التوجهات والتيارات.



تكليف عيسى بلخضر بمهمة الجمعيات الدينية لم يحقق أهداف الأمن الأيديولوجي

وإذا حرم التيار المدخلي الاحتفالات التي دأبت العائلات على إقامتها، مستندا إلى مبالغت تسجيل هنا وهناك، أو نصوص منشخة التيار، فإن أنصار المذهب الشيعي لم يخفوا استغرابهم من إرث عاشوراء المتداول في المجتمع الجزائري، مقابل نسيان المظلمة التاريخية التي استنسخوها من خطاب المذهب.

ورغم أن التقاليد الدينية المعروفة في تلك المواسم تنقسم بتكرس أوامر التضامن والتلاحم بين طبقات المجتمع

ورغم إظهار السلطات المذكورة جدارة كبرى وإمكانات متطورة في تطوير الجبهة الافتراضية في ما يتعلق بالشأن السياسي، حيث تحولت شبكات التواصل الاجتماعي إلى مصيدة لإسقاط الناشطين المعارضين، فإن التغافل يبقى مستمرا مع الناشطين المذهبيين وأنصار الطوائف الدينية، رغم الخطر المتفاقم الذي يشكونه على وحدة وتماسك المجتمع.

ويبدو أن مساعي تاطير النشاط الديني في البلاد، بداية من دسترة الحريات الدينية في الدستور الجديد المقرر عرضه على الاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر الداخل، وتنظيم عمل الجمعيات والهيئات والمؤسسات الدينية، لم يحصنا الأمن الديني والأيديولوجي في البلاد، بل دليل تفاقم السجال المذهبي والطائفي في الآونة الأخيرة خاصة بين المادحة والشيعية، وهما اللذان يتوجه اهتمامهما للأفكار والمعتقدات عكس التيار الإخواني المنفرغ للشأن السياسي.

وامتزجت في الغالب الأبعاد الروحية للأعياد المذكورة مع عادات

فرنسا تحت وقع الصدمة مجددا بسبب الحركات الإسلامية المتطرفة

وتم وضع رئيس هذه الجمعية الخيرية الإسلامية إدريس بيو، تحت الإشراف القضائي في وقت سابق من هذا الأسبوع قبل محاكمته بتهمة مضايقة صحافي على الشبكات الاجتماعية. وقال المصدر المقرب من الحكومة إنه "منذ أسبوعين" كان "معدل اختراق" التيارات الغلاة على الشبكات الاجتماعية "مرتفعا جدا".

وأضاف المصدر أن هذه الحركات "استلمت اليوم زمام المبادرة في العالم الإسلامي، من خلال نهج سياسي وديني متشدد وكراهية فرنسا". وأكد أنه "بالنسبة لهم، فرنسا دولة عنصرية ومعادية للمسلمين وبلد غير مؤمن وكافر"، مضيفا أنهم "يريدون زرع الفوضى والحرب الأهلية لتطوير نظام جديد حول الشريعة، إنهم يندرجون ضمن إجراء عنيف".

ويرى المصدر أن خطاب إيمانويل ماكرون الأخير حول الانعزالية الإسلامية زاد من حدة غضبهم. واعتبر أن تنفيذ الشاب لهذا العمل هو "جزء من هذا".

الفرنسية أن "إعادة نشر الرسوم التي قامت التهديدات وليست المحاكمة". وأضاف أن "إرادة ضرب الغرب لا لبس فيها" ولكن "بين الذين لقوا حتفهم والمسجونين" فإن قدرة الجماعات الإرهابية على العمل "محدودة للغاية"، مشددا على التهديد الداخلي المتمثل بالأفراد الذين يتصرفون من تلقاء أنفسهم.



لوران نوزير
الحركات الإسلامية تحاول أن تظهر فرنسا معادية للمسلمين

و"منذ شهر على وجه الخصوص، كان هناك تقارب وتعبئة لثلاثة تيارات إسلامية، وهي المسلمون بزعامة مروان محمد، المتحدث السابق باسم هيئة مناهضة معاداة الإسلام في فرنسا وهيئة مناهضة الإسلام وجمعية بركة سيدي الخيرية، وفق ما أوضح مصدر مقرب من الحكومة.

وإن لم يكن هناك "علاقة مباشرة"، إلا أن نونيز يرى أن هناك بلا شك "علاقة غير مباشرة" واعتبر "أنه تم تجاوز مرحلة"، مشيرا إلى "صفة الضحية، المدرس، ووحشية" قاتله.

وأكد مصدر مقرب من الحكومة على دور "رسائل الكراهية على الشبكات الاجتماعية التي تستهدف الشباب".

ولفت نونيز إلى أجواء الحقد التي تبث على الشبكات مصحوبة بعودة ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة، مشيرا إلى سياق "قضية شارلي إيبدو وإعادة نشر الرسوم الكاريكاتيرية وخطاب الرئيس ماكرون حول قانون مقبل يهدف إلى تعزيز العلمانية ومحاربة الانعزالية الإسلامية".

وتتعلق القضية بمحاكمة شرعاء منغذي هجمات يناير 2015 ضد شارلي إيبدو، الذين قتلوا 12 شخصا، ردا أيضا على نشر هذه الرسوم. وبعد الهجوم بساتور الذي نفذه شاب باكستاني في أواخر سبتمبر الماضي أمام المقر السابق لشارلي إيبدو، أوضح مصدر أممي لوكالة الصحافة

كما استجوب، في مقطع فيديو آخر تم بثه على نفس الموقع، أخت أحد الطلاب داعيا إلى التعبئة. ولم يربط المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب جان فرانسوا ريكارد أسماء الإعلام، السبت، بين هذا الرجل والقاتل.



أجواء مشحونة

باريس - يثير احتمال تورط الحركات الإسلامية المتطرفة، التي تتشظى بشكل خاص على الشبكات الاجتماعية، في قتل رأس مدرس فرنسي في منطقة باريس على يد شاب روسي شيشاني يبلغ 18 عامًا، قلقا لدى أجهزة المخابرات والحكومة الفرنسية.

وعزز وجود الناشط الإسلامي الراديكالي عبد الحكيم الصفريوي ضمن 11 شخصا أوقفتهم الشرطة في إطار التحقيق في اغتيال صموئيل باتي السبت، هذه الشكوك.

وقال لوران نونيز، المنسق الوطني للمخابرات وكفاحة الإرهاب، إن "الحركات الإسلامية الأقلية تحاول إقناع المسلمين بأن فرنسا دولة معادية للمسلمين. وتسعى إلى استغلالهم، وإلى إنشاء كتل". وأضاف "وعند وقوع أدنى حادث، ينفذون".

والصفريوي، المعروف لدى المخابرات، هو مؤسس جماعة الشيخ أحمد ياسين (مؤسس حركة حماس الذي قتل على يد الجيش الإسرائيلي عام 2004). وفي بداية شهر أكتوبر، توجه برفقة والد